

التوحيد في كلام الإمام علي (ع)



مما جاء في التوحيد والخصال بإسناده عن المقدم بن شريح بن هاني عن أبيه قال: إنَّ إعرابياً قام يوم الجمل إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال: يا أمير المؤمنين، أتقول: إنَّ اِ واحد؟ قال: فحمل الناس عليه وقالوا: يا إعرابي أَمَّما ترى ما فيه أمير المؤمنين من تقسُّم القلب؟

التوحيد في كلام الإمام علي (ع) العلامة والفيلسوف الرحل السيد محمد حسين الطباطبائي

فقال الإمام علي أمير المؤمنين (عليه السلام): (دَعُوهُ، فإنَّ الذي يريده الإعرابي هو الذي نريده من القوم) (في يوم الجمل)! ثمَّ قال: يا إعرابي، إنَّ القول في إنَّ اِ واحد على أربعة أقسام: فوجهان منها لا يجوزان على اِ عزَّ وجلَّ، ووجهان يَثبتان فيه، فأَمَّا اللذان لا يجوزان عليه فقول القائل: (واحد)، يَقصد به باب الأعداد، فهذا ما لا يجوز؛ لأنَّ ما لا ثاني له لا يدخل في باب الأعداد، أَمَّما ترى أنَّه كُفِّر مَن قال: إنَّه ثالث ثلاثة؟ وقول القائل: (هو واحد من الناس)، يريد به النوع من الجنس، فهذا ما لا يجوز؛ لأنَّه تشبيه، وجلَّ ربُّنا وتعالى عن ذلك .

وأما الوجهان اللذان يثبتان فيه فقول القائل: (هو واحد ليس له في الأشياء شبه) ، كذلك ربنا ،
وقول القائل: (إنه عز وجل أحدي المعنى، يعني به أنه لا ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهم، كذلك
ربنا عز وجل) .

أقول: ورواه أيضا في المعاني بسند آخر عن أبي المقدم بن شريح بن هاني عن أبيه عنه (عليه
السلام) .

وفي النهج:

(أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ التَّصَدِيقُ بِهِ ، وَكَمَالُ
التَّصَدِيقِ بِهِ تَوْحِيدُهُ ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ الإِخْلَاصُ لَهُ ، وَكَمَالُ الإِخْلَاصِ لَهُ
نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ ؛ لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنْزَهَا غَيْرُ الْمُؤْمُوفِ ، وَشَهَادَةِ
كُلِّ مُؤْمُوفٍ أَنْزَهُ غَيْرُ الصِّفَةِ ، فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ فَقَدَ قَرَنَهُ ، وَمَنْ
قَرَنَهُ فَقَدَ تَنَزَّاهُ ، وَمَنْ تَنَزَّاهُ فَقَدَ جَزَّأَهُ ، وَمَنْ جَزَّأَهُ فَقَدَ جَهَلَّاهُ ،
وَمَنْ جَهَلَّاهُ فَقَدَ أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَدَ حَدَّاهُ ، وَمَنْ
حَدَّاهُ فَقَدَ عَدَّاهُ) (الخطبة) .

أقول:

وهو من أبداع البيان، ومحصل الشطر الأول من الكلام أن معرفته تنتهي في استكمالها إلى نفي الصفات
عنه، ومحصل الشطر الثاني المتفرع على الشطر الأول - أعني قول الإمام علي (عليه السلام): (فَمَنْ
وَصَفَ اللَّهَ فَقَدَ قَرَنَهُ ... إلخ) - أن إثبات الصفات يستلزم إثبات الوحدة العددية
المتوقفة على التحديد غير الجائر عليه تعالى، وتنتج المقدمتان أن كمال معرفته تعالى يستوجب
نفي الوحدة العددية منه، وإثبات الوحدة بمعنى آخر، وهو مراده (عليه السلام) من سرد الكلام .

أما مسألة نفي الصفات عنه، فقد بيّنه الإمام علي (عليه السلام) بقوله: (أَوَّلُ الدِّينِ
مَعْرِفَتُهُ)؛ لظهور أن من لم يعرف الله سبحانه - ولو بوجه - لم يحل بعد في ساحة الدين
والمعرفة، ربما كانت مع عمل بما يرتبط به من الأفعال وترتب آثار المعروف، وربما كانت من غير
عمل، ومن المعلوم أن العلم فيما يتعلق نوع تعلق بالأعمال إنما يثبت ويستقر في النفس إذا
ترتب عليه آثاره العملية ، وإلا فلا يزال العلم يضعف بإتيان الأعمال المخالفة حتى يبطل أو يصير

سُدَى لا أثر له، ومِنْ كَلَامِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي هَذَا الْبَابِ - وَقَدْ رَوَاهُ فِي النَّهْجِ - : (الْعِلْمُ مَقْرُونٌ بِالْعَمَلِ، فَمَنْ عَمِلَ، وَالْعِلْمُ يَهْتَفُ بِالْعَمَلِ فَلِإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا ارْتَحَلَ عَذَبُهُ) .

فَالْعِلْمُ وَالْمَعْرِفَةُ بِالشَّيْءِ إِذَا اكْتَمَلَ إِذَا أَخَذَ الْعَارِفُ مَعْرُوفَهُ صِدْقًا، وَأُظْهِرَ ذَلِكَ فِي بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ، وَجِنَانِهِ وَأَرْكَانِهِ بِأَنْ يُخْضِعَ لَهُ رُوحًا وَجَسْمًا، وَهُوَ الْإِيمَانُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى سِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَكَمَالَ مَعْرِفَتِهِ التَّمَدُّيقُ بِهِ) .

ثُمَّ هَذَا الْخُضُوعُ الْمَسْمُوعُ بِالتَّصْدِيقِ بِهِ وَإِنْ جَارَ تَحَقُّقُهُ مَعَ إِثْبَاتِ الشَّرِيكِ لِلرَّبِّ الْمَخْضُوعِ لَهُ كَمَا يَخْضَعُ عِبَادَةُ الْأَصْنَامِ □ وَلِسَائِرِ آلِهَتِهِمْ جَمِيعًا، لَكِنَّ الْخُضُوعَ بِشَيْءٍ لَا يَتِمُّ مِنْ غَيْرِ انْصِرَافٍ عَنْ غَيْرِهِ بِالْبِدَاهَةِ، فَالْخُضُوعُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْآلِهَةِ فِي مَعْنَى الْإِعْرَاضِ عَنْ غَيْرِهِ وَالِاسْتِكْبَارُ فِي الْجُمْلَةِ عَنْهُ، فَلَا يَكْمَلُ التَّصْدِيقُ بِالْخُضُوعِ لِمَقَامِهِ إِلَّا بِالْإِعْرَاضِ عَنْ عِبَادَةِ الشَّرَكَاءِ، وَالِانْصِرَافِ عَنْ دَعْوَةِ الْآلِهَةِ الْكَثِيرَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَكَمَالَ التَّمَدُّيقُ بِهِ تَوْحِيدُهُ) .

ثُمَّ إِنَّهُ لِلتَّوْحِيدِ مَرَاتِبٌ مُخْتَلِفَةٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، وَلَا يَكْمَلُ حَتَّى يُعْطَى إِلَهُ الْوَاحِدِ حَقُّهُ مِنَ الْإِلَوهِيَّةِ الْمُنْحَصِرَةِ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى مَجْرَدِ تَسْمِيَتِهِ إِلَهًا وَاحِدًا، بَلْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْوُجُودِ وَالْكَمَالِ كَالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةَ وَالْإِعْطَاءَ وَالْمَنْعَ، وَأَنْ يُخْصَّ الْخُضُوعُ وَالْعِبَادَةُ بِهِ، فَلَا يُتَذَلُّ لْغَيْرِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ لَا يُرْجَى إِلَّا رَحْمَتُهُ، وَلَا يُخَافُ إِلَّا سَخَطُهُ، وَلَا يُطْمَعُ إِلَّا فِيمَا عِنْدَهُ، وَلَا يُعْكَفُ إِلَّا عَلَى بَابِهِ .

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: أَنْ يَخْلَصَ لَهُ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ عَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام): (وَكَمَالَ تَوْحِيدِهِ الْإِخْلَاصُ لَهُ) .

وَإِذَا اسْتَوَى الْإِنْسَانُ عَلَى أَرِيكَةِ الْإِخْلَاصِ، وَضُمَّتْهُ الْعِنَايَةُ الْإِلَهِيَّةُ إِلَى أَوْلِيَاءِ □ الْمَقْرَبِينَ، لَاحَتْ عَلَى بَصِيرَتِهِ لَوَائِحُ الْعِجْزِ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْمَعْرِفَةِ، وَتَوْصِيْفِهِ بِمَا يَلِيْقُ بِسَاحَةِ كِبْرِيَائِهِ وَعَظَمَتِهِ، فَإِنَّهُ رَبُّمَا شَهِدَ أَنْ الَّذِي يَصِفُهُ تَعَالَى بِهِ مَعَانٍ مَدْرَكَةٌ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَصْنُوعَةِ، وَأُمُورِ الْإِنْفَاهَا مِنْ مَشْهُودَاتِهِ الْمُمْكِنَةِ، وَهِيَ صُورٌ مَحْدُودَةٌ مَقْيَدَةٌ يَدْفَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَلَا تَقْبَلُ الْإِتْلَافَ وَالِامْتِزَاجَ، انْظُرْ إِلَى مَفَاهِيمِ الْوُجُودِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ وَالرِّزْقِ وَالْعِزَّةِ وَالْغِنَى وَغَيْرِهِ .

وَالْمَعَانِي الْمَحْدُودَةُ يَدْفَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ لظهور كون كل مفهوم خلويًا عن المفهوم الآخر كمعنى العلم عن

معنى القدرة، فإنّما حينما نتصوّر العلم نصف عن القدرة فلا نجد معناها في معنى العلم، وإذا تصوّرنا معنى العلم – وهو وصف من الأوصاف – ننعزل عن معنى الذات وهو الموصوف .

هذه المفاهيم والعلوم والإدراكات تقصر عن الانطباق عليه جلّ شأنه حقّ الانطباق، وعن حكاية ما هو عليه حقّ الحكاية، فتمسّ حاجة المخلص في وصفه ربّه إلى أنّ يعترف بنقصه لا علاج له، وعجزه لا جابر دونه، فيعود فينفي ما أثبتته، ويتديّبه في حيرة لا مخلص منها، وهو قوله (عليه السلام): (وَكَمَّالُ الْإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عِنْدَهُ؛ لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَرْسَهَا غَيْرُ الْمُوصُوفِ، وَشَهَادَةِ كُلِّ مَوْصُوفٍ أَرْسَهُ غَيْرُ الصِّفَةِ).

وهذا الذي فسّرنا به هذا العقد من كلامه (عليه السلام) هو الذي يؤيّدّه أوّل الخطبة حيث يقول: (الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ بُعْدُ الْهَيْمَمِ، وَلَا يَنْتَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ، الَّذِي لَا يَسْ لِمَصِفَتِهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ، وَلَا نَعْتٌ مَوْجُودٌ، وَلَا وَقْتُ مَعْدُودٌ، وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ) على ما يظهر للمتأمّل الفطن .

وأما قوله (عليه السلام): (فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ فَقَدَ قَرَنَهُ ... الخ) ، فهو توصّل منه إلى المطلوب – وهو أنّ سبحانه لا حدّ له ولا عدّ – من طريق تحليل إثبات الوصف، كما كان البيان الأوّل توصّلاً منه من طريق تحليل المعرفة إلى نفي الوصف.

فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ فَقَدَ قَرَنَهُ؛ لِمَا عرفت من المغايرة بين الموصوف والصفة، والجمع بين المتغايرين قرّن، وَمَنْ قَرَنَهُ فَقَدَ تَنَدَّاهُ؛ لأخذه إياه موصوفاً وصفة وهما اثنان، وَمَنْ تَنَدَّاهُ فَقَدَ جَزَّأَهُ إلى جزأين، وَمَنْ جَزَّأَهُ فَقَدَ جَهَلَهُ بالإشارة إليه إشارة عقلية، وَمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَدَ حَدَّهُ؛ لكون الإشارة مستلزمة لانفصال المُشار إليه عن المُشِير حتّى تتوسّط بينهما الإشارة التي هي إيجاد بعد ما بين المُشِير والمُشار إليه – يبتدئ من الأوّل وينتهي إلى الثاني – وَمَنْ حَدَّهُ فَقَدَ عَدَّهُ وجعله واحداً عددياً، لأنّ العدد لازم الانقسام والانعزال الوجودي، تعالى أنّ عن ذلك .

وفي النهج: من خطبة له (عليه السلام):

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ تَسْبِقْ لَهُ حَالٌ حَالًا فَيَكُونُ أَوْلاً قَيْلَ أَنْ يَكُونَ آخِراً، وَيَكُونُ ظَاهِراً قَيْلَ أَنْ يَكُونَ بَاطِناً، كُلُّ مُسَمًّى بِالْوَحْدَةِ

غَيْرَهُ قَلِيلٌ، وَكُلُّ عَزِيْزٍ غَيْرَهُ ذَلِيْلٌ، وَكُلُّ قَوِيٍّ غَيْرَهُ ضَعِيْفٌ، وَكُلُّ مَالِكٍ غَيْرَهُ مَمْلُوْكٌ، وَكُلُّ عَالِمٍ غَيْرَهُ مُتَعَلِّمٌ، وَكُلُّ قَادِرٍ غَيْرَهُ يَقْدِرُ وَيَعْجِزُ، وَكُلُّ سَمِيْعٍ غَيْرَهُ يَصْمٌ عَنِ لَطِيْفِ الْأَصْوَاتِ وَيُصِمُّهُ كَبِيْرُهُا وَيَذْهَبُ عِنْدَهُ مَا بَعْدَ مِنْهَا، وَكُلُّ بَصِيْرٍ غَيْرَهُ يَعْْمَى عَنِ خَفِيٍّ الْأَلْوَانِ وَاللَطِيْفِ الْأَجْسَامِ، وَكُلُّ ظَاهِرٍ غَيْرَهُ بَاطِنٌ، وَكُلُّ بَاطِنٍ غَيْرَهُ ظَاهِرٌ).

أقول: بناء البيان على كونه تعالى غير محدود وكون غيره محدوداً، فإن هذه المعاني والنعوت وكل ما كان من قبيلها إذا طرا عليها الحد كانت لها إضافة ما إلى غيرها، ويستوجب التحدّد حينئذ أن تنقطع وتزول عمّا أضيفت إليه، وتتبدّل إلى ما يقابلها من المعنى .

فالظهور إذا فُرض محدوداً كان بالنسبة إلى جهة أو إلى شيء دون جهة أخرى وشيء آخر، وصار الأمر الظاهر باطناً خفياً بالنسبة إلى تلك الجهة الأخرى والشئ الأخر، والعزّة إذا أخذت بحدّ بطلت فيما وراء حدّها فكانت ذلّة بالنسبة إليه، والقوّة إذا كانت مقيّدة تبدّلت بالنسبة إلى ما وراء قيدها ضعفاً، والظهور بطون في غير محلّه، والبطون ظهور في الخارج عن مستواه .

والملك إذا كان محدوداً كان مَن يحدّه مُهَيْمِناً على هذا المالك، فهو وملاكه تحت ملك غيره، والعلم إذا كان محدوداً لم يكن من صاحبه؛ لأنّ الشئ لا يحدّ نفسه، فكان بإفاضة الغير وتعليمه، وهكذا .

والدليل على أنّّه (عليه السلام) بنى بيانه على معنى الحدّ قوله: (وَكُلُّ سَمِيْعٍ غَيْرَهُ يَصْمٌ عَنِ لَطِيْفِ الْأَصْوَاتِ ... الخ) ، فإنّه وما بعده ظاهر في الإشارة إلى محدودية المخلوقات، والسياق واحد .

وأما قوله (عليه السلام): (كُلُّ مُسَمَّى بِالْوَحْدَةِ غَيْرَهُ قَلِيلٌ) - والجملة هي المقصودة من نقل الخطبة - فبناؤه على معنى الحدّ ظاهر، فإنّ الوحدة العددية المتفرّعة على محدودية المسمّى بالواحد لازمه تقسّم المعنى وتكثّره، وكلاماً زاد التقسّم والتكثّر أمعن الواحد في القلّة والضعف بالنسبة إلى الكثرة الحادثة، فكلّ واحد عددي فهو قليل بالنسبة إلى الكثير الذي بإزائه ولو بالفرض .

وأما الواحد الذي لا حدّ لمعناه ولا نهاية له فلا يحتمل فرض الكثرة؛ لعدم احتمال طروء الحدّ وعروض التميّز ولا يشذّ عن وجوده شيء من معناه حتى يكثره ويَقوى بضمّه، ويقلّ ويضعف بعزله، بل كلّما فُرض له ثان في معناه فإذا هو هو.